الأنباء
السبت 20 يونيو 2015

«البنتاغون» تتحقق من هوية 4 آلاف معارض قبل تدريبهم

أميركا تشترط على متدربي المعارضة عدم محاربة الأسد

انسحاب قرابة 1800 من مقاتلي المعارضة من أصل 3 آلاف

واشنطن ـ وكالات: تواجه الإدارة الأميركية صعوبات في المضي قدما ببرنامج تدريب المعارضة السورية بعد انسحاب أعداد من المتدربين، بسبب حصر أهداف البرنامج بمحاربة «داعش»، وضرورة توقيع الخاضعين له على وثيقة يتعهدون فيها بعدم استخدام الأسلحة الأميركية ضد نظام الأسد.

وبسبب هذا الشرط انسحب من البرنامج بحسب معلومات نشرتها «العربية نت» قرابة 1800 مقاتل معارض من أصل 3 آلاف مقاتل.

واعترف وزير الدفاع الأميركي اشتون كارتر في جلسة استماع أمام الكونغرس بوجود صعوبات في تجنيد قوات المعارضة السورية ضمن البرنامج الذي يهدف لتدريبهم وتزويدهم بالعتاد لمحاربة تنظيم داعش.

لكن رئيس هيئة الأركان المشتركة مارتنديمسي أشار إلى أن التدريب قد بدأ لتوه، وأنه لايزال من السابق لأوانه التخلي عنه بسبب هذه الصعوبات.

ويبدو ان الوثيقة التي طلب من المتدربين التوقيع عليها هي إجراء روتيني تحتاجه وزارة الدفاع الأميركية لتأكيد امتثالها للقانون الذي سنه الكونغرس، والذي ينص، بشكل حصري، على برنامج تدريب المعارضة السورية وتسليحها للقضاء على داعش.

يذكر ان عدم وجود ما يكفي من المجندين ليس المشكلة الوحيدة التي يواجهها هذا البرنامج، فهناك معلومات عن سعي الكونغرس لخفض الدعم المخصص لبرنامج #تدريب_المعارضة_السورية وسط شكوك حول نجاح السياسة الأميركية في المنطقة.

من جانبها، قالت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) امس ان الجهود الأميركية لبناء قوة من المعارضة السورية المعتدلة يمكنها مواجهة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية تسير ببطء أكثر من المتوقع بسبب تعقيدات في التحقق من هوية المتطوعين وإخراجهم من سورية للتدريب.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الكولونيل ستيف وارين ان ما بين 100 و200 مقاتل سوري يتلقون حاليا التدريب في حين يوجد مئات يجري فحصهم أو ينتظرون الخروج.

وقال وارين «حتى الآن لم يكمل أحد التدريب». وأضاف: «نحن بالتأكيد دون توقعاتنا بشأن سرعة (التدريب)».

وقال: «فيما يتعلق بالمجندين لمهمة التدريب والتسليح السورية نحن راضون. نحن نواجه صعوبة بشأن الخطوة الأخيرة».

وقال إن نحو 6000 سوري تطوعوا للمشاركة في الجهود التي تدعمها الولايات المتحدة لتدريب وتجهيز قوة عسكرية سورية معتدلة سياسيا.

ومن بين هذا العدد يوجد 4000 ينتظرون التحقق من شخصياتهم. وقال مسؤولون بوزارة الدفاع إن نحو 1500 أكملوا تماما عملية الفحص المطلوبة لبدء التدريب.

وقال وارين في إفادة «توجد تحديات». وأضاف: «هذه عملية بالغة الصعوبة للقيام بها. يجب أن نحدد هوية السوريين الذين يريدون دخول هذا البرنامج ويجب أن نتحقق منهم وهي عملية صعبة».

وأضاف: «توجد صعوبة أخرى وهي إخراج هؤلاء الأفراد من سورية... سورية مكان بالغ التعقيد وشديد الخطورة، حيث تقاتل أطراف مسلحة عديدة بعضها بعضا. ولذلك فإن عملية إخراجهم تشكل تحديا كبيرا أيضا.

وقال مسؤولون أميركيون إنهم يخططون لتدريب نحو 5000 مقاتل سوري سنويا لمدة 3 سنوات بموجب البرنامج باستخدام مواقع عرضها الأردن وتركيا والسعودية وقطر. وبدأ البرنامج في مايو حيث يوجد نحو 90 شخصا في أحد المواقع كما يوجد عدد مماثل في موقع آخر.

وقال وارين إن التدريب في سورية مختلف عما يتم مع القوات الحكومية في العراق وليس له نقطة نهاية محددة.

وأضاف: «سيستغرق التدريب ما يحتاجه من وقت بناء على مستوى المهارة الذي نراه في المتدربين.

«سنواصل التدريب إلى أن نصل إلى نقطة نعتقد عندها أنهم جاهزون للعودة إلى ساحة المعركة».

وردا على سؤال عما إذا كانت «البنتاغون» لاتزال تأمل في أن تكون أول دفعة من المتدربين جاهزة لدخول المعركة في الصيف الحالي قال وارين: «دعونا نرى كيف تتطور الأمور».

أهمية «جبهة الجولان»

بيروت ـ خاص: تعتبر جبهة الجولان إحدى أكثر الجهات الميدانية حساسية وأهمية لعوامل جغرافية وميدانية وطبيعة الفصائل المسلحة المتواجدة فيها والعلاقة فيما بينها. وبالإضافة لكون جزء من الجولان تحت الاحتلال الإسرائيلي، فإن المنطقة تتمتع بسلسلة من الممرات، سواء عبر جبل الشيخ إلى لبنان من خلال معبر بيت جن شبعا، أو للأراضي المحتلة، وتتصل جنوبا بريف درعا الغربي والأردن، على أن الأكثر أهمية هو قربها من دمشق بمسافة لا تتعدى 70 كيلومترا، ويعد موقع القوة الأساسي هنا هو «اللواء 90» بين بلدة سعسع وخان أرنبة، ويؤمن الحماية لمدينة البعث، بالإضافة للتلال المحيطة بها، والتي تعتبر بدورها خط تماس في مواجهة بلدة الحميدية، الواقعة تحت سيطرة المعارضة.

مسألة أخرى تبدو لافتة في الجولان، وهي علاقة المجموعات المسلحة بعضها ببعض. فعلى الرغم من دور مقاتلي درعا وارتباطهم بقيادة «الجبهة الجنوبية»، فإنه لا يمكن إغفال دور «جبهة النصرة»، ومعها «حركة أحرار الشام» و«حركة المثنى» وعدد من المجموعات الأقل حجما. وتشير معلومات من المعارضة إلى احتمال إطلاق «النصرة» و«الجيش الحر» معارك سريعة في الفترة المقبلة بهدف إحراز أكبر قدر من المكاسب في القنيطرة، ذلك أن سيطرة «النصرة» ستعني تحولها للقوة الكبرى، في محاولة لتكرار سيناريو إدلب، والتوسع لاحقا في درعا.

كاميرون يدعو مسلمي بريطانيا لمواجهة الأفكار المتطرفة لداعش

لندن ـ أ.ش.أ: دعا رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون العائلات المسلمة في البلاد إلى الحديث بشكل علني ضد الأفكار المتطرفة و«الأيديولوجيا السامة» لتنظيم داعش، محذرا من أولئك الذين يتغاضون عن هذه الأفكار ويسمحون للشباب بالانضمام إليهم.

وفي خطابه الذي سيلقيه أمام مؤتمر الأمن في سلوفاكيا ـ أرسلت مقتطفات منه إلى وسائل الإعلام ـ حذر رئيس الوزراء مما يصفه «بالتغاضي الهادئ» عن الأيديولوجيا المتشددة لتنظيم داعش، مطالبا الأسر المسلمة في المملكة المتحدة بالتوقف عن إلقاء اللوم على الشرطة والأجهزة الأمنية لفشلها في منع المراهقين البريطانيين في التوجه إلى سورية.

ويقول رئيس الوزراء إن أجزاء من المجتمع في بريطانيا مذنب «بتطبيع» كراهية الديموقراطية والقيم الغربية، مما يساعد المتطرفين على زرع الأفكار المتطرفة في الشباب وجذبهم إليه.

ويتناول كاميرون في كلمته أمام مؤتمر براتسيلافا أهمية التعامل مع جذور التشدد ودور الأسر والمجتمعات الصغيرة في احتواء الشباب الذين تجذبهم الشعارات التي تبدو ثورية وهي ليست كذلك.

ويقول رئيس وزراء بريطانيا في كلمته إنه من السهل أن يتحول الشباب الغاضب تجاه بعض القضايا إلى جهاديين إذا تم التغاضي «بهدوء» عن التطرف الذي ينتشر عبر الإنترنت أو ربما حتى في أجزاء من المجتمع المحلي.

ويؤكد ديفيد كاميرون في كلمته على أن تنظيم داعش ومظهره «الذي يبدو من العصور الوسطى هو أحد أكبر التهديدات التي يواجهها العالم».

وأعلنت السلطات البريطانية يوم الاثنين الماضي اختفاء 3 شقيقات من برادفورد بجانب أطفالهن الـ 9 يعتقد أنهن سافرن للانضمام الى التنظيمات الإرهابية في سورية.

ويقول رئيس الوزراء إن الحالات الأخيرة هي جزء من اتجاه خطير يهدد بريطانيا، مضيفا «هؤلاء الشباب والشابات، يتركوا في كثير من الأحيان أحباءهم ومنازلهم والمدارس الجيدة ومستقبلا مشرقا للسفر آلاف الأميال لوضع أحزمة ناسفة حول أجسادهم وتفجير أنفسهم وقتل الأبرياء».

علاقته مع عون جمر تحت الرماد

موقف بري «السياسي ـ الميثاقي ـ الدستوري»

بيروت ـ خاص: لن تكون هناك جلسة للحكومة طوال شهر رمضان بعدما وافق الرئيس تمام سلام والوزير نهاد المشنوق على اقتراح للوزير محمد فنيش بألا يصار الى دعوة الحكومة الى الاجتماع طوال شهر رمضان في ظل استمرار الخلاف حول ملف التعيينات وإفساحا في المجال للوصول الى تسوية تكفل عودة جلسات مجلس الوزراء وأيضا عودة جلسات مجلس النواب في نطاق «تشريع الضرورة».

وقد جدد الرئيس نبيه بري تحذيره من استمرار سياسة التعطيل، معتبرا أنه لا يجوز البقاء على مثل هذه الحال في هذه الظروف التي نواجهها على كل الصعد، وأن المطلوب العودة لتفعيل المؤسسات بدءا بمجلس النواب والحكومة.

وفي حديثه عن الأزمة الحكومية يشدد بري على النقاط التالية:

ـ تأييد رئيس الحكومة في ترويه، وكان أول من نصحه به عندما خابره الرئيس سلام على أثر عودته من السعودية قبل أسبوعين بغية استيعاب الموقف المتشنج للعماد ميشال عون وتلويحه بشل أعمال مجلس الوزراء.

ـ تأكيد تروي سلام لأسبوعين أو ثلاثة لكن ليس الى ما شاء الله، إذ عليه بعدئذ أن يدعو الى جلسة لمجلس الوزراء وهي صلاحيته الدستورية، وهو المعني حصرا بوضع جدول الأعمال وليس سواه.

ـ في غياب رئيس الجمهورية يطلع مجلس الوزراء على جدول الأعمال وقد انتقلت إليه مجتمعا صلاحيات الرئيس، إلا أن ذلك لا يعني أبدا أن صلاحيات الرئيس انتقلت الى كل وزير منفرد أو على حدة، بل الى مجلس الوزراء مجتمعا.

وعملا بنظام مجلس الوزراء والتصويت فيه تبعا للأكثريات المطلوبة والمحددة، يقرر المجلس موقفه من بنود جدول الأعمال، كل مجلس الوزراء وليس هذا الوزير أو ذاك.

ـ لا مشكلة دستورية في حكومة الرئيس سلام، الثلثان متوافران، النصف + 1 متوافر، الميثاقية على أكثر من جبهة متوافرة، وآلية عمل مجلس الوزراء متوافرة، صلاحيات رئيس مجلس الوزراء متوافرة أيضا، لذلك طلب من وزيري حركة أمل حضور أي جلسة يدعو إليها الرئيس سلام، ومن الضروري أن يفعل كي لا تصبح حال الحكومة كحال مجلس النواب.

وحول موقف الرئيس بري من الملف الحكومي والشغور الرئاسي وأزمة التعيينات، تقول مصادر إن رئيس المجلس يجد نفسه وليست المرة الأولى في موقع المختلف عن حلفائه في قوى 8 آذار. لم يجار مقاطعة نواب عون وحزب الله جلسات انتخاب رئيس الجمهورية في مجلس النواب، وتحفظ أخيرا على تلويح الطرفين بتعطيل جلسات مجلس الوزراء. أضف الى ذلك أنه يحتفظ باستمرار بأكثر من حجة تجعله يشكك في صدقية علاقته بالتيار الوطني الحر «إخلاله بالوعد بحضور جلسة تمديد ولاية مجلس النواب والتصويت ضد اقتراح القانون، الإخلال بوعد بحضور جلسات تشريع الضرورة.. إضافة الى اختلافهما حول ملفات النفط والكهرباء وقانون الانتخاب..».

وتقول مصادر أخرى إن العلاقة بين عون وبري جمر تحت الرماد، وثمة مخزون كبير من الأسباب والتباينات التي يجري التعبير عنها كلما دعت الحاجة، وبري أصلا لا يستطيع أن يبلع «خطيئة» تعطيل المجلس النيابي حتى لتشريع الضرورة، والتي يقودها عون الذي من المفترض أنه معه في «خندق واحد».

وأمام كل ذلك اضطر بري لأن «يبق البحصة»: «كيف يرفض عون لغيره ما قبله لنفسه؟ عندما كان قائدا للجيش بادر الى تأخير تسريح اللواء محمود طي أبو ضرغم وضباط آخرين يصل عددهم الى العشرة».

وحاول النائب نبيل نقولا خلال لقاء الأربعاء الماضي فتح نقاش مع الرئيس نبيه بري حول التعيينات الأمنية وموقف العماد عون، فرد الرئيس بري بإسهاب حول هذا الموضوع وكيف أن العماد عون تراجع عن موقفه بالنسبة لحضور جلسات المجلس النيابي وتشريع الضرورة، مؤكدا أن هذه الأمور باتت معروفة «والقصة هالقد» مع أنه يلتقي استراتيجيا مع العماد عون، لكن هناك خلافات حول ملفات داخلية، مجددا موقفه الداعي للتمديد لقائد الجيش العماد جان قهوجي في حال عدم التوصل الى تعيين قائد جديد للجيش، لكن لن يسمح بالفراغ في قيادة الجيش. وقال إنه لا يجوز أن يكون هناك قائدان للجيش ولننتظر الى سبتمبر لمعالجة هذا الملف خصوصا أن الجيش يخوض مواجهة مع التكفيريين. وأكد أنه مع العميد شامل روكز لقيادة الجيش وتعيينه إذا حصل توافق على الأمر، كاشفا أنه طرح التمديد لعدد من ضباط الجيش اللبناني وبينهم العميد شامل روكز رفضته قيادة الجيش لأنه «يخلق» بلبلة في صفوف الجيش.

بري يرفض طرح أو مناقشة أي فكرة تتصل بتغيير النظام

عون يلوّح بالدعوة للنظام الفيدرالي ما لم ينتخب رئيس

بيروت ـ عمر حبنجر

المأزق الحكومي مازال في منطقة التريث، ولا مؤشرات على خطوات فارقة لهذا الوضع، واستنادا الى هذا، لوح العماد ميشال عون بطرح اعتماد نظام الفيدرالية في لبنان ما لم يتم انتخاب الأقوى مسيحيا لرئاسة الجمهورية، معلنا التصميم على المواجهة حتى النهاية.

وفي حديث لصحيفة الجمهورية القريبة من 14 آذار ركز على الفيدرالية كنظام بديل للنظام البرلماني اللبناني الوحدوي، الذي بدأ يتفكك بحسب رأيه. وقال ان هذه الفيدرالية تشكل هدفا للتيار الوطني الحر، وان مصلحة المسيحيين تقضي بتمسكه بالمشروع الانتخابي المعروف بالأرثوذكسي الذي وحده، برأيه، يحقق الاستقرار.

ويبدو أن المواجهات الأخيرة في موضوع رئاسة الجمهورية وكذلك في موضوع تعيين قائد للجيش دفعته الى رفع شعار الفيدرالية أو أقله التلويح به، وهو ما يذكر باللبنانيين، بعنوان «الزواج المدني» الذي كان يطرحه بعض رؤساء الجمهورية، وأحدهم الرئيس الراحل الياس الهراوي، كلما تأزمت العلاقة بينه وبين بعض الزعامات الإسلامية، من قبيل الضغط والمساومة.

وهو الآن يقول: إما انتخاب الأقوى مسيحيا وإما الدعوة لنظام الفيدرالية والسعي للتقاطع مع التحولات الخارجية «لأننا لمسنا حرفا ناقصا أو صنفا ثانيا في هذه الجمهورية» وطرحه الفيدرالية الآن رسالة الى الخارج بقدر ما هو رسالة الى الداخل، وقد أكد أنه سيسير في هذا المضمار ولن يقبل نصيحة العالم كله.

وعندما يطالب عون بالرئيس القوي، يعني أنه يقصد نفسه، وهو يرى باقي الرؤساء الذين مروا في بعبدا بمنزلة خيالات ظل وهو يعتقد أن الحواجز بينه وبين د.سمير جعجع قد سقطت وبدأ الاعداد «للرفراندوم». ويرى أن النظام اللبناني يتفكك، ويحاول هو تفادي الأمر، ولا يعتبر نفسه متحيزا للشيعة، وان تحالفه مع حزب الله هو ضد إسرائيل لا السنّة.

وقال: لن أقبل بأن تتكرر تجربة العهد السوري في لبنان، حيث ينتخب دمية، معتبرا أن الرئيس التوافقي هو رئيس يتقاسمه الجميع.

مفتي لبنان الشيخ عبد اللطيف دريان مستقبلا السفير السعودي علي عواض عسيري (محمود الطويل)

السيسي نصح اللبنانيين بالتحضر لسقوط الأسد .. وجنبلاط عائد من الأردن بارتياح لأوضاع السويداء

من جهته، رئيس مجلس النواب نبيه بري، أبلغ زواره موقفا حازما برفض طرح أو مناقشة أي فكرة تتصل بتغيير النظام، رغم التآكل الذي يراه في مؤسسات الدولة.

وأشار هؤلاء الى أن «أمل» إحدى ركائز النظام اللبناني الحالي وبالتالي هي من الداعين الى احترام وتطبيق اتفاق الطائف.

ويأمل بري أن يعود الجميع الى رشدهم فيتحسسوا الأخطار المحدقة بالبلد وتعود الحكومة الى الاجتماع والمجلس النيابي الى وظيفته التشريعية، فضلا عن انتخاب رئيس للجمهورية.

البطريرك الماروني بشار الراعي قال في مطار بيروت أمس ان مصدر الإحباط السياسي في لبنان والذي وصل الى الحضيض، بسبب العجز المفتعل عن انتخاب رئيس للجمهورية.

وهدد الراعي أنه في حال استمرت القوى في استقالته من دورها الوطني، فإن عليها أن تتحضر لمواجهة انتفاضة.

وبالعودة الى الموضوع الحكومي، دعا الوزير بطرس حرب عضو اللقاء الوزاري التشاوري الذي يضم ايضا وزراء الكتائب والرئيس ميشال سليمان الى استئناف جلسات مجلس الوزراء وليحضر من حضر وليقاطع من يقاطع، وقال لجريدة «اللواء» فلتنعقد جلسة الاثنين بدلا من الخميس مادام ان جدول الأعمال وزع سابقا على الوزراء، وقال: نحن نتكل على حكمة الرئيس سلام لإيجاد الوقت المناسب لعقد مجلس الوزراء.

وزير تنظيم المردة روني عريجي أعلن امس انه وتنظيمه يجددان الثقة بالعماد جان قهوجي قائد الجيش على ادائه في هذه المرحلة.

ويعكس كلام الوزير عريجي موقفا جديدا لرئيس المردة سليمان فرنجية حليف العماد عون في كتلة التغيير والإصلاح. الذي يخوض حربا شعواء ضد العماد قهوجي ساعيا الى تعيين نسيب له في هذا الموقع الحساس.

رئيس الحكومة تمام سلام عرض مع زواره امس أجواء زيارته الخاطفة الى القاهرة الأربعاء الماضي.

وتوقف زوار رئيس الحكومة امام ما نشرته صحيفة المستقبل من أقوال الرئيس عبدالفتاح السيسي للوفد اللبناني، وأهمها نصيحة الوفد اللبناني الرسمي بضرورة «التنبه جيدا» للتطورات المرتقبة خلال المرحلة المقبلة على ساحة الأزمة السورية، وقال: «وضع النظام السوري سيئ كما يبدو من مسار الأحداث الأخيرة في سورية، والتوقعات تشير الى إمكانية تدهوره وانهياره بشكل سريع ومباغت، لذلك من الأفضل ان تكونوا في لبنان متحسبين لذلك كي تتمكنوا من مواجهة وتطويق تداعيات المرحلة»، لافتا الانتباه في هذا الإطار الى ان «اي تطور دراماتيكي من قبيل احتمال انهيار النظام السوري قد يرخي بظلاله على الساحة اللبنانية ربطا بما قد ينجم عنه من تبعات ضاغطة كفرضية تدفق اعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، وبالتالي فإن على لبنان ان يبادر الى تحصين نفسه والتحسب من الآن لكيفية التعامل مع مثل هذا الاحتمال».

النائب وليد جنبلاط تحدث عن أجواء مشجعة رافقت زيارته للأردن ولقائه الملك عبدالله الثاني، وانه حصل على معطيات إيجابية تتعلق بالاتصالات السياسية مع عدد من الفصائل السورية والقيادة التركية حول ما حصل في «قلب لوزة» في ريف ادلب.

وذكرت معلومات ان جنبلاط تلقى وعودا بتحسين أوضاع الموحدين الدروز في منطقة إدلب وقد أبدت المعارضة السورية بكل مكوناتها الاستعداد للتعاون من اجل تحقيق المصالحة بين أهالي درعا والسويداء، في حين يريد النظام السوري اشغال قوى المعارضة في السويداء وبلدة خضر في القنيطرة كي لا تتفرغ لمهاجمة مواقع النظام في دمشق بالذات.

وأيدت السلطات الأردنية تصور جنبلاط لمصالحة عامة مع فصائل الثورة، على ان يتكفل أهالي السويداء بالتصدي لتنظيم داعش اذا ما حاول الهجوم على مناطق الكثافة الدرزية.

مصادر الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يرأسه جنبلاط كشفت لـ «الأنباء» ان السويداء محكومة بإمداداتها الغذائية والمائية والكهربائية وبمختلف عناصر الطاقة، بإدارة النظام في دمشق مباشرة، وان النائب جنبلاط عرض هذه الأمور الحيوية في عمان، في معرض البحث عن ممر حياتي الى هذه المحافظة في حال قطع النظام عنها كل هذه الإمدادات.

أخبار وأسرار لبنانية

● **الأزمة أكبر من الرئاسة**: تقول مصادر ديبلوماسية في بيروت إن «الأزمة اللبنانية الحالية تخطت أزمة رئاسة الجمهورية في ظل التغيرات الاستراتيجية التي تشهدها المنطقة». وهي تعتبر أن «السؤال لم يعد متى ومن يكون رئيس لبنان، بل هل ستكون الحدود اللبنانية على ما هي عليه في حال فرض التقسيم على البلدان المحيطة؟ وهل سيكون هناك رئيس للبنان وهل سيكون مسيحيا؟».

وتضيف هذه المصادر: «البعض يحاول تبسيط الأمور بالحديث عن أن التوجه إلى البرلمان لانتخاب رئيس يحل المشكلة.. إلا أن الأزمة أكثر تعقيدا، وباتت مرتبطة بأزمات المنطقة المتشعبة، لذلك فإن حلها لن يكون منفردا بل سيكون جزءا من الحل العام».

● **مقايضة وهمية**: ردا على المعادلة التي يطرحها الرئيس السنيورة وفحواها أنه لا يمكن للعماد عون أن يستحوذ على موقعي رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش في الوقت ذاته، وأن المطلوب منه أن يتنازل عن الرئاسة في مقابل وصول العميد شامل روكز الى اليرزة.. تقول مصادر مقربة من عون إن المقايضة التي يطرحها السنيورة هي وهمية وأقرب ما تكون الى بيع السمك في البحر.

وتضيف المصادر: الطرح مرفوض بحد ذاته، ولكن لو أراد عون فرض مجاراة السنيورة، فلابد من التساؤل: أي من الموقعين هو مع الجنرال أصلا حتى يقايض عليه؟ إنهم يضعون ڤيتو ضمنيا على روكز في قيادة الجيش، ويضعون ڤيتو علنيا على عون في الرئاسة، وبالتالي فليس بحوزة الجنرال ما يمكنه المقايضة عليه.

● **دورة استثنائية**: نقل الوزير السابق وديع الخازن، الذي كان قام بجولة على أكثر من مسؤول في اليومين الماضيين، قلق هذه القيادات من استمرار الوضع الحالي، في ظل الظروف الأمنية والاجتماعية الصعبة، وتأكيدها على وجوب تفعيل المؤسسات بدءا من مجلس النواب وصولا إلى مجلس الوزراء.

وكشف الخازن نقلا عن رئيس مجلس النواب نبيه بري، عن أن المساعي لإعادة الحكومة إلى الاجتماع واتخاذ القرارات، يجب أن تتزامن مع فتح دورة استثنائية لمجلس النواب لتشريع القوانين الضرورية، ولتسيير شؤون المواطنين. وذكر أن اتفاقا كاملا على العناوين قد ظهر بين الرئيس بري ورئيس الحكومة، وهو يشمل تفعيل عمل المؤسسات، وعدم إغلاق الباب أمام التعيينات في أي مجال، ولكن في موعدها الدستوري.

● **مخيمات النازحين**: تقول مصادر تيار المستقبل إن حزب الله لايزال متمنعا حتى الساعة عن التجاوب مع مقترحات وزير الداخلية نهاد المشنوق إزاء البدائل المتاحة لنقل وإعادة توزيع مخيمات النازحين السوريين في عرسال (يتسع كل مخيم بديل لـ 1000 عائلة نازحة بمعدل 5000 فرد، وبكلفة مالية تقدر بـ 3 ملايين دولار مخصصة لتغطية تكاليف الإنشاء من دون احتساب قيمة إيجار الأرض).

وكشفت المصادر عن أن المشنوق لم يتلق بعد «أي جواب من قيادة حزب الله على لائحة البدائل التي كان قد أرسلها سابقا إلى الحزب عبر المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم»، موضحة أن هذه اللائحة تحدد أمكنة جغرافية بديلة لإقامة مخيمات إيواء للنازحين المتواجدين حاليا في عرسال، غير أن قيادة حزب الله لم تبادر لغاية أمس إلى تقديم أجوبتها عن هذه المقترحات الأمر الذي يعوق وضعها على سكة التنفيذ العملي.